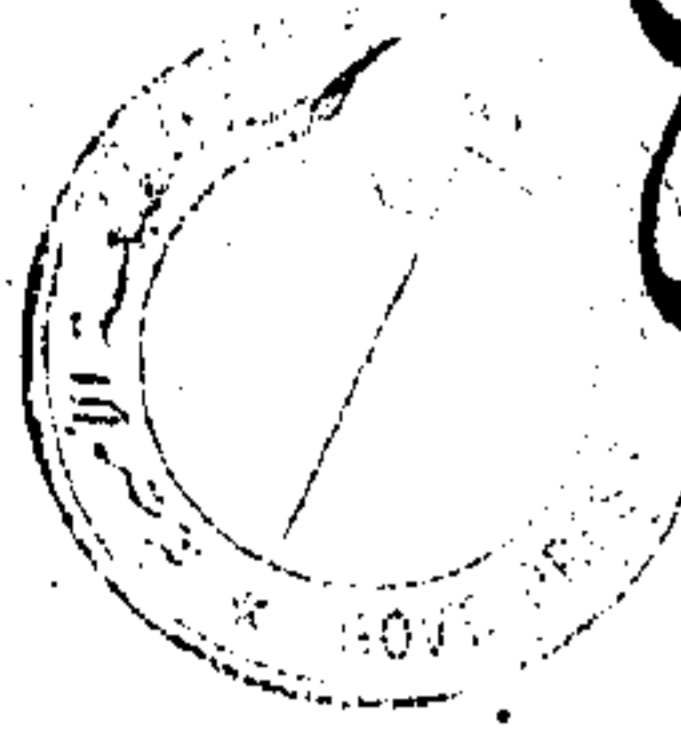




الوقائع المصرية

جريدة رسمية للحكومة المصرية



انظر الصحيفة الاخيرة لجميع التعليقات المختصة بالاشتراكات ونشر الاعلانات القانونية

(السنة الحادية والثمانون)

يوم السبت ١٢ رجب سنة ١٣٢٩ - ٨ يولييه سنة ١٩١١

(نمرة الجريدة ٧٦)

المادة الثالثة - كل من يخالف أحكام المادة الاولى يعاقب بغرامة لا تتجاوز مائة قرش صاغ وفي حالة صدور الحكم مرة ثانية يجوز للقاضي أن يحكم فوق الغرامة بعقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز أسبوعا واحدا

وفي جميع الاحوال يأمر القاضي بمصادرة الاوراق والاشياء التي جرى استخدامها في ارتكاب المخالفة ويجوز له أيضا أن يأمر باغلاق المحلات التي جرى استخدامها بصفة مكاتب لأعمال اليانصيب

وتنفيذ الاغلاق يكون ضد ملتزم اليانصيب بدون التفات الى معارضة مالك العقار أو أى شخص آخر يكون شاعلا له ويجوز وضع الاختام تأكيدا لنفاذ مفعول الاغلاق

وفي خلال الثلاثة الشهور التالية للاغلاق لا يجوز إعادة فتح المحلات المحكوم باغلاقها الا باذن من البوليس الذى يسوغ له عند الاقتضاء أن يمنع بالقوة إشغال أى محل غير مأذون به

المادة الثانية

على ناظرى الداخلية والحقانية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ويكون العمل به بعد نشره في الجريدة الرسمية بخمسة عشر يوما ما

صدر بالاسكندرية في أول يولييه سنة ١٩١١

بالنيابة عن الحضرة الخديوية

محمد سعيد

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية

محمد سعيد

ناظر الحقانية

بالنيابة

محمد سعد

(ترجمة)

القسم الرسمى

أنعم الجنب العالى الخديوى

(بالرتبة الثانية)

على محمد ناصربك من أعيان مركز شبراخيت مديرية البحيرة ما

قانون نمرة ١٢ لسنة ١٩١١

قانون بتكميل المادة الثالثة من القانون الخاص بأعمال اليانصيب

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على القانون نمرة ١٠ لسنة ١٩٠٥ بشأن أعمال اليانصيب

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأى مجلس النظار

وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين

وبعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ

٦ يونيو سنة ١٩١١ الصادر طبقا للأمر العالى الرقم ٣١ يناير سنة ١٨٨٩

أمرنا بما هو آت

المادة الاولى

عدلت المادة الثالثة من القانون المشار اليه كما يأتى